

وثلاث حالات كذلك الحال والخاتمة من الام الثلث انما عندنا ايضا
عند الجنابة والباقي للحال والخاتمة من الابوين كذلك عندنا وعند الجنابة
وليس للحال والحالة للاب ثلاث عمات متفرقات المال بين عمات
كالحالات ثلاث بنات اعلم متفرقات المال بين الشقيقة وهرها
لسببها لو كانت مع حجب العم الشقيقة العم للاب بنت اخ لام مع بنت عم
شقيق اولاد لاولى سدس والباقي للثانية ثلاث حالات متفرقات
وثلاث عمات كذلك الثلث للحالات عمات وثلثان للحالات كذلك
وفي كتابنا شرح الشريفة ما فيه كفاية والله اعلم **الباب الثاني**
في الولاد فيه فصلان **الفصل الاول** في حجب وهو من مال الملك عن
سابق فاعق عبد اخذ او بصفة او بغيره واستولى بها فاعتقها بموت
او اعق عليه بالكتابة او الخمس من مالك عتق عبد 6 عا مال فاجابة
او اعق نصيب من مشترك فسهى او ملك قرية تصق عليه ثبت له الولاد
عليه ولعصبة المتعصبين بانفسهم وواختلف فيهما وان لم ير ثم في هوية
الاختلاف والولاد كالنسب لا يباع ولا يوهب ولا يورث لكن يورث به
وكما ثبتت الولاد على العتق الذكر والانثى ثبت عا اولاده واحقارها
وعا عتيقه وعا عتيق عتيقه وانما ثبتت عا فرع العتق بشرطين احدهما
ان لا يمس الرق ذلك الفرع فان كان رقيا وعتق فولاد له معتق وعصبة
من بعد فان لم يوجد واقبلت المال ولا ولا عليه لمعتق الاصول الشرط
الثاني في ثبوت الولاد لموالي الام وهو ان يكون الاب حر الاصل على
الصحة واما عتقه وهو ان يكون الاب عتقا والام حرة الاصل فهل
يكو عليه الولاد لموالي الاب لانه ينسب اليه اولاد تقريبا اليه كعتق العتق
الاول قاله الامام النووي رحمه الله في الروضة **فروع** من مسد رق
وعتق فلا ولا عليه لمعتق ابية وامه وسائر اصوله كما سبق سواء
وحد وان في الحال ام لا فالمشاهرة والاولاد لمعتق عتق لعصبة فاما اذا
كان حر الاصل وابوه عتقان او ابوه عتق فولاد لموالي ابية وان كان
الاب رقيا والام معتقا فولاد له معتقها فان مات والاب رقيق بعد ورثه
معتق الام وان اعق الاب في حياة الولاد اخذ الولاد من موالى الام الى موالى
للموالاد

الاب ولومات الاب رقيق وعتق الجدر من موالى الام الى موالى الجدر
ولو عتق الجدر والاب رقيق في الجزيره الى موالى الجدر وجهان اصحهما اخذ فان
اعتق الاب بعد ذلك الجز من موالى الجدر الى موالى الاب والثاني لا يجز فعل
هذا ولومات الاب بعد عتق الجدر في الجزيره الى موالى الجدر وجهان اصحهما
عند الشيخ ان عالا يجز وقطع العتق بالاختيار قلت ان الجزيره اقوى والله
اعلم **الفصل الثاني** في حكم الولاد والحكم منها الارث وهو المقصود
هنا فاذا مات العتق ولا وارث له بنسب ولا نكاح فله معتق فان كان له
صاحب فرض لا يسترق فالباقي للمعتق فان لم يكن للمعتق جاني في الصورين
وسبق العتق اقرب عصبات المعق بالنسب لانه ليس ولا مع المخير ولا
ذو فرض فان لم يكن للمعتق عصبة بالنسب فالمعتق المعق فان لم يجز
فالعصبات معتق المعق كذلك فان لم يجزهم فالمعتق المعق فان لم يجز
لعصبة هكذا ولا ميراث لمعتق عصبات المعق الذي للمعتق ابية واجز
ولا لعصبة عصبة المعق اذا لم يكن عصبة للمعتق كما اذا تزوجت امرأة
من غير تيممها وولد لها واعتقت عبدات عتيقها عن ابن عم ولدها
المذكور فقط فلا يرثه لانه ليس بعصبة لها وان كان عصبة لدها وقد
ذكر الشيخ بدر الدين سبط المارديني رحمه الله في شرح كشف الغطاء
انه فاذع بعض معاصره فيها واطال الكلام فيها اذا علمت ذلك فقد ذكر الا
صاحب رحمه الله صاحبها لمن يرث من عصبة العتق اذا لم يكن للمعتق جانا
تقا لو اهو ذكر يكو عصبة واسم ثالمعتق لومات المعق يوم موت العتق
بصفة العتق وتخرجوا على ذلك مسائل منها انه لا يرث امرأة بولاد الغير اصلا
وانما يرث بالمباشرة فلها عا عتيقها الولاد وعاد اولاده واحفادها وعتيق
كالرحل وتقدمت الاشارة الى ذلك اخر العصبات ومنها لو اعنت عبد
وصات عن ابني فأت احدهما عن ابن ثم مات العتق وخلف ابن معتقه
وابن ابنة ورثه ابن المعتق دون ابن ابنة ومنها لومات المعق عن
ثلاث بنين فأت احدهم عن ابن واخر عن ابنة واخر عن حنة ولو مات
ورثوه اعشارا ومنها ملوا عتق مسلم عبدا كما فرأوا من ابن مسلم
وكا فرمات العتق قبل ثماله ابن الكافر لانه الذي يرث المعق بصفة الكفر